ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (02)، 2021، ص: 631-646

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي

The role of financial technology in promoting financial inclusionin in the arab countries

مرزق سعد، **Mrezegue Saad** [1*]، mrezeguesaad@yahoo.fr

زيان نورة ، **Ziane Noura** [2]، zianenoura89@gmail.com

[1] أستاذ محاضر أ، سياسة التنمية الريفية في السهوب ، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

[2] أستاذة مؤقتة، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/10/31 **تاريخ القبول:** 2021/12/28 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي وتصنيفها، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية مثل صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية.توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في الوطن العربي، باستثناء دول الخليج التي تسجل مستويات مقبولة، أما مستوى الثقافة المالية متفاوت من دولة عربية لأخرى، حيث هناك مبادرات متنوعة لتعزيز انتشار الشمول المالي في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية

شمول مالي، تكنولوجيا مالية، ثقافة مالية ،الوطن العربي.

تصنيفJEL : O39, G29, H32

Abstract

This study is an attempt to analyze, compare and classify financial inclusion indicators in the Arab world as well as and to highlight the reality of financial technology in the Arab world, the descriptive analytical approach was used for data and indicators issued by international bodies such as the Arab Monetary Fund and the Union of Arab Banks.This study came up with a set of results, the most important of which is, that the Arab region has the lowest levels of financial inclusion in the world, with the exception of the Gulf countries, which record acceptable levels, the level of financial culture varies from one Arab country to another, as there are various initiatives to promote the spread of financial inclusion in the Arab world.

Keywords

Financial Inclusion ; Financial Technology ; financial education ; Arab Countries.

JEL Classification Codes : O39, G29, H32

[*] mrezeguesaad@yahoo.fr

I. مقدمة:

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم ، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وزاد استخدامها، وتعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت مؤخرا نقلة نوعية في محال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل مشهدها وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك بتوفيرها حزمة من الخدمات المتسمة بالكفاءة وسرعة التقديم وانخفاض التكلفة ودورها الكبير في تعزيز الشمول المالي، وامكانية ايصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات والاقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات.

ورغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، وفي سياق هذا الكلام تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين مناطق العالم التي تعاني مجتمعاتها ضعفا في الاستفادة من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي، باستثناء بعض البلدان التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات المالية.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال التالي:

هل نجحت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي؟

تندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية، وهي:

ما المقصودبالشمول المالي؟
ما الذي تعنيه التكنولوجيا المالية؟
ما هو مستوى الثقافة المالية في الوطن العربي؟
ما هو واقع مبادرات تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي؟

فرضيات الدراسة:

نقصد بالشمول المالي، وصول مختلف الخدمات المالية الرسمية لمختلف شرائح المجتمع.
التكنولوجيا المالية هي تلك الخدمات والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية.
مستوى الثقافة المالية متفاوت من دولة عربية لأخرى، وذلك حسب استراتيجيات التثقيف والتعليم الماليالمتبناة فيها.
تعمل بعض الدول العربية على تعزيز الشمول المالي فيها، من خلال مبادرات واستراتيجيات تختلف في مضامينها وتشترك في هدفها.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية لتحقيق الأهداف التالية:
التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم المؤشرات الدالة على قياسه في الوطن العربي؛

تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي؛

التعرف على واقع الشمول المالي في الوطن العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار أبعاد ومؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي، بالإضافة إلى ابراز مدى قدرة التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية، وكذا البيانات الاحصائية ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بالجداول والاشكال البيانية من أجل عرض المعلومات بطريقة تسهل استيعاب مضامينها ليسهل تحليلها وتفسيرها، بغرض الخروج بالاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة، وبناء على المنهج المعتمد، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى:

مفاهيم حول الشمول المالي.

مفاهيم حول التكنولوجيا المالية.

الشمول المالي في الوطن العربي من خلال تحليل مجموعة من البيانات.

II.مفهوم الشمول المالي:

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية، ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبياتها بكثرة، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاتف الجهود الدولية لمحاربة ظواهر الفساد المالي وغسيل الأموال وتمويل الارهاب، وفيما يلي سنقدم أهم التعاريف حول الشمول المالي

1- تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية.

ويشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي" إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية ذات جودة عالية (مدفوعات تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين...إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.

أما مجموعة 20ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي، فقد عرفتا الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة(صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 02).

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) تعرف الشمول المالي بأنه " العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية التثقيف المالي، ذلك بهدف توفير الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (السعيد، بن لخضر؛ صورية، شنبي، 2018، الصفحات 61-85).

تعقيبا على هذه التعاريف، نقول أنها تختلف فيما بينها من حيث النص في بعض التفاصيل والجزئيات التي تظهر في أحدها ولا تظهر في الآخر، لكن هذه التفاصيل أو الجزئيات الغائبة عن التعريف نصا نجدها فيه ضمنيا، إن كل هذه التعاريف تشير نصا أو ضمنا إلى ما يلي:

أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود.

أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلا ومتاحا بالتكلفة المناسبة وبالجودة المطلوبة، وفي الزم المناسب وفي المكان المرغوب.

تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة، وتلك المتوقعة وهو ما يطرح قضية الابتكار.

شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجو إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي.

تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

هناك عدة مصطلحات لوصف نفس الظاهرة، منها الاشتمال المالي، أو الادراج المالي، أو التضمين المالي، ويعتبر مصطلح الشمول المالي أكثر المصطلحات شيوعا ومعناها اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي financière inclusion.

2- نشأة الشمولية المالية وأبعادها:

تمتد ظاهرة الشمولية المالية إلى زمن بعيد جدا فهي ليست حديثة النشأة، إلى أنها لم تتمكن من الانتشار بسبب الأزمات المالية المتكررة عن عدم الاستقرار المالي والحروب العالمية، حيث مرت الشمولية الماية بثلاث مراحل:

مرحلة التدويل المالي: وهي مرحلة تمهيدية للعولمة فيها كان الانفتاح نحو الخارج استثنائيا ومقتصرا على أنشطة معينة وبعض المناطق الجغرافية.

مرحلة العولمة العابرة للقارات: عرف الاقتصاد العالمي مرحلة إضافية نحو بداية التسعينات التي تميزت بظهور الشركات متعددة الجنسيات والمنافسة القوية بين المؤسسات، الأنظمة الانتاجية والدول والخواص أيضا، باللإضافة إلى تداول كل السلع الاقتصادية دون حواجز.

مرحلة الشمولية: هي آخر مرحلة لمسار تحول الأنظمة المالية حيث يتم تمويل المؤسسات واستقبال المدخرات على مستوى السوق المالي، وقد ساهم هذا التحول في تنمية القطاع المالي وعصرنته على المستوى العالمي كما نتج عنه توحيد أسواق رؤوس الأموال (نقدية، مالية وسوق الصرف) محلية ودولية.

للشمولية ثلاثة أبعاد وهي:

البعد الجغرافي: الارتباط ما بين الساحات المالية الدولية من خلال شبكات الاتصال العصرية التي أدت إلى حرية حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

البعد الوظيفي: تجزئة أسواق رؤوس الأموال إلى سوق نقدي، سوق الصرف والسوق المالي (بورصة الأسهم وبورصة السندات...إلخ).

البعد لزمني: تعمل الأسواق المالية باستمرار 24سا/24سا و 7/7 أيام وفي الوقت الحقيقي بمساعدة التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال.

3 مؤشرات الشمول المالي:

اتفق قادة مجوعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية:

الوصول إلى الخدمات المالية (القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية)؛

استخدام الخدمات المالية (مدى استخدام العملاء للخدمات المالية من المؤسسات الرسمية)؛

جودة الخدمات المالية. (إلياس كمال الدين، 2015، صفحة 14).

يمكن قياس ظاهرة الشمول المالي ومدى تطورها وانتشارها عبر الزمان والمكان بعدة مؤشرات، أهمها مؤشر تطور حجم المعاملات في الأسهم والسندات للدول المتقدمة عبر الحدود، تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

مؤشر تطور حجم المعاملات في الأسهم والسندات للدول المتقدمة عبر الحدود: الذي تطور كثيرا وبسرعة فائقة عبر الزمن منذ 1980 ، بحيث انتقل من 10% عام 1980 إلى 100% عام 1996 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وأزيد من 200% في كل من فرنسا وايطاليا وكندا.

مؤشر حجم وبنية الأصول المالية في العالم: لقد تعاظم دور القطاع المالي والاستثمار فيه أكثر من الاستثمار في الموجودات المادية مما أدى إلى نمو وتسارع الشمولية الماليةأكثر من نظيراتها في العالم، فقد بلغ جم لأصول المالية في العالم 55 تريليون دولار عام 1980 ليصل إلى 150 تريليون دولار عام 2001 ثم ارتفع 241 ترليون دولار عام 2007.

مؤشر تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي: حيث تشير الاحصاءات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولار أمريكي عام 1995 وهو ما يزيد 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.

مؤشر دخول الصناديق السيادية وصناديق التحوط: في ظل التقليص من التقنين المالي والشمولية المالية، ظهر أعوان جدد يستثمرون في الأصول المالية بتوظيف الأموال العامة، إلى جانب المستثمرين التأسيسين والبنك، وهم صناديق استثمار عمومية ظهرت بقوة في الفترة التي نمت فيها الشمولية المالية وتسمى بالصناديق السيادية بسبب انتمائها للدولة، وقد ارتفع عددها وازدادت موجوداتها خصوصا في منتصف التسعينيات، وفي الألفية الأخيرة حيث بلغت 44 صندوقا سنة 2007، وبلغت موجوداتها فبلغت حوالي 216 ترليون دولار.

III.التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية والتي غالبا ما يشار إليها بالاختصار Fin Tech ، هي الابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم خدمات مالية، أي تقديم منتجات وخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، بحث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد كبير أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة(تقرير ومضة بيفورت حول التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، 2016، صفحة 1).

عرف مجلس الاستقرار المالي، التكنولوجيا المالية على أنها: "ابتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعند تقديم الخدمات المالية، وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل مثل: مدفوعات التجزئة والجملة والبنى التحتية للأسواق المالية وإدارة الاستثمار والتأمين وتوفير الائتمان وزيادة رأس المال. (financial stability board, Fintech credit, 2017, p. 02)

بمعنى أوسع تعرف التكنولوجيا المالية بأنها استخدام التكنولوجيا بالتطبيق على القطاع المالي، ويشمل ذلك مجالات مثل المدفوعات والتأمين وإدارة الثروات والودائع والاقراض وزيادة رأس المال وعروض السوق، وتتألف شركات التكنولوجيا المالية من شركات ناشئة ومؤسسات تكنولوجيا راسخة تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها، وبمنظور موسع فإن التكنولوجيا المالية يكمن تعريفها بتطبيق واستخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي.(Sandy Fox، 2019)

مما سبق يمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظم المالية أكثر ملائمة وتطورا لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، وهي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، لكنها تغطي كل نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية.

تزايدت أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الماضية، خصوصا مع النمو الكبير الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة بها، حيث أتاحت هذه التقنيات الحديثة الفرصة للبلدان النامية لتخطي النموذج التقليدي لفروع البنوك التقليدية واحراز تقدم كبير في زيادة وصول الخدمات المالية إلى الأشخاص الأكثر ضعفا، ويمكن للتكنولوجيا المالية أيضا تحسين أداء وشفافية وفعالية الخدمات المالية(وهيبة عبد الرحيم، بن قدور أشواق، 2018).

يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحقيق أهداف أوسع وهي تنويع النشاط الاقتصادي وحقيق الاستقرار المالي، إن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين راحة لعملاء المصارف ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر(اتحاد المصارف العربية، 2018)

1- خصائص التكنولوجيا المالية:

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي(مليكة بن علقمة، يوسف سايحي، 2018، الصفحات 86-107):

الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز امكانيتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

المرونة والقدرة على تحمل التكاليف : توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات.

تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة.

السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضع دقائق مستفيدة من بيانات ضخمة والخوارزميات.

سياسة البيانات او الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دروا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن اجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الأنترنت، وعلاوة على ذلك،

وبحسب تحالف الشمول المالي فيتم البحث في أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي(اتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 22):

تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أن المعلومات؛

اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛

تحليل البينات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني؛

التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات ؛

التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الاشراف المحلي.

2- المدفوعات الرقمية:

يعود الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى تطور التكنولوجيا المالية، والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الانترنت، وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من تحويلات مصرفية.

تعتبر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد المؤشر الرئيس للشمول المالي، وهي تعكس قدرة المؤسسات على تشجيع الأفراد على الادخار، الجدول الموالي يوضح النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي.

الجدول رقم (01):النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي

	العالم	العالم العربي	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا ووسط آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الدخل المرتفع: OECD	الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدول النامية
2011	%51	%22	%60	%69	%23	%89	%39	%90	%13	%43	%42
2014	%61	%29	%72	%78	%29	%94	%52	%94	%17	%57	%54
2017	%67	%37	%73	%81	%33	%94	%54	%95	%24	%64	%61

المصدر: بن موسى محمد، قمان عمر، (2019) واقع الشمول المالي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر، Revue des RéformesEconomiques et Intégration En EconomieMondiale ، Vol 13 N°03، ص 05.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوطن العربي لا يزال في ذيل الترتيب العالمي بالنسبة للأشخاص الذين يملكون حسابات مصرفية رسمية مقارنة ببقية مناطق العالم، في حين تحتل الصدارة دول أمريكا الشمالية ثم أوروبا ووسط آسيا.

في الوطن العربي، ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموابإجراء عمليات المدفوعات الرقمية، إما الدفع أو الاستلام من 20% سنة 2014 إلى نحو 26% سنة 2017 إلا أن هذه النسبة تبقى الادنى عالميا وهو ما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مقارنة إقليمية نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية سنة 2017

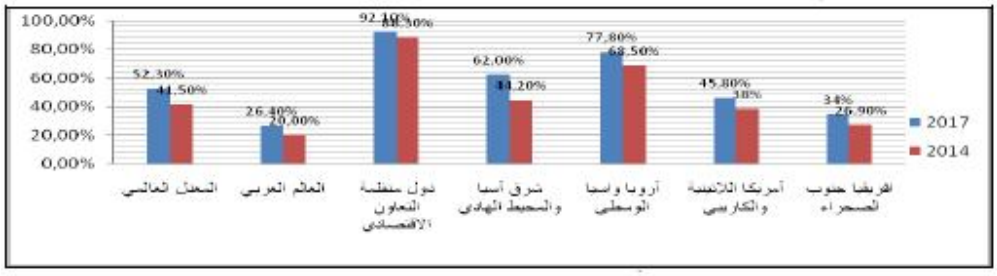

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، قاعدة الاشتمال المالي، متوفر على الرابط: https://globalfindex.worldbank.org/ أطلع عليه بتاريخ 06-6-2021.

3- ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية

بالنسبة لنسب البالغين الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب الريد في بلدان العالم العربي لسنوات 2011، 2014 و2017 نوضحها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية

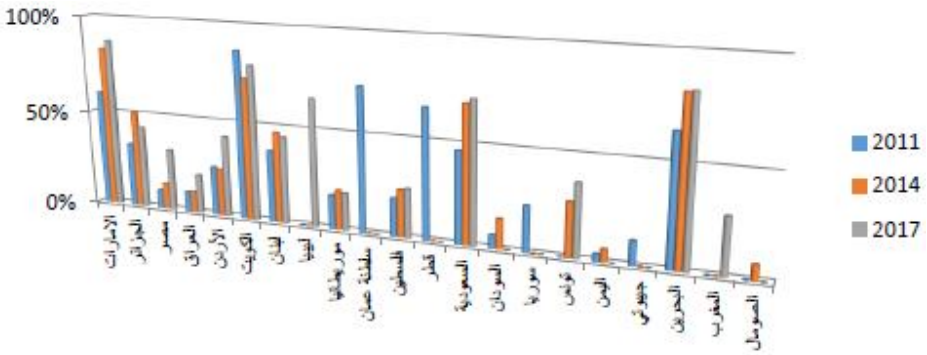

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، قاعدة الاشتمال المالي، متوفر على الرابط: https://globalfindex.worldbank.org/ أطلع عليه بتاريخ 06-6-2021.

نلاحظ من خلال الشكل البياني تفاوتا كبيرا بين الدول العربية، حيث تحتل دول الخليج الصدارة من حيث ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، في حين تتذيل كل من اليمن والصومال وموريتانيا والسودان الترتيب، وحققت كل من لبنان، الأردن، تونس والجزائر نسبا متوسطة.

الجدول رقم (02): نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات رقمية دفع أو استلام

	2014	2017
الصومال	38.3	غ.م
السودان	11.9	غ.م
اليمن	2.8	غ.م
الإمارات العربية المتحدة	76.1	84.0
البحرين	69.2	77.3
الكويت	63.8	74.8
السعودية	49.1	61.2
ليبيا	غ.م	31.8
لبنان	31.9	33.1
الجزائر	25.4	26.0
الأردن	13.0	32.5
تونس	17.0	29.4
مصر	7.9	22.8
المغرب	غ.م	16.7
فلسطين	12.1	14.2
العراق	3.8	19.1
موريتانيا	17.3	15.7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، قاعدة الاشتمال المالي، متوفر على الرابط: https://globalfindex.worldbank.org/ أطلع عليه بتاريخ 06-6-2021.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المراتب الأولى في عملية المدفوعات الرقمية، حيث قام 84 %البالغين بعمليات دفع أو استلام أموال عبر الانترنت عام 2017، بعد أن كانت 76%سنة 2014، تليها البحرين (77.3)، فالكويت(74.8)، فالسعودية (61.7)، ، وسجل كل من المغرب،موريتانيا وفلسطين أدنى النسب عربيا وعالميا، بنسب (16.7) (15.7) (14.2) على التوالي من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية، كما عرفت كل من العراق، مصر والأردن بارتفاع بنحو أربعة أضعاف بين 2014 و 2017.

الشكل رقم (03): القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى العالم العربي

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي، (2020)دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالوطن العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، المجلد 21، العدد 01، ص 309.

يوضح الشكل أعلاه القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية، حيث نلاحظ بأن القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية قد شهدت تحسنا ايجابيا، إذ ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الحسابات المصرفية الرسمية من 43% سنة 2014إلى 47% سنة 2017، كما ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الهاتف الجوال من 5% سنة 2014 إلى 8% سنة 2017، بالرغم من أن تقارير البنك الدولي مازال هناك توضح أن هناك حوالي 1.7 مليار شخص حول العالم لا يملكون حسابات مصرفية، لكن ثلثيهم يملكون هواتف محمولة يمكن أن تساعدهم في الحصول عل الخدمات المالية، في حين نلاحظ تراجعا في نسبة التحويلات النقدية من 52% إلى 45% سنة 2017.

الشكل رقم (04): نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الهواتف المحمولة والانترنت للولوج إلى حساب مصرفي

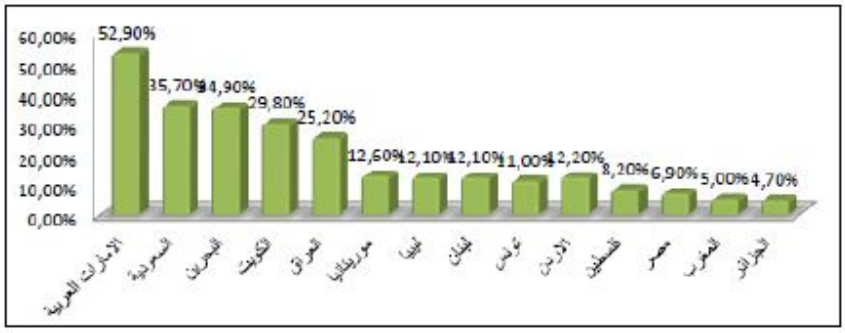

المصدر: سيد اعمر زهرة، عبد الفتاح دحمان (2020)، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا -، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد، 01، ص 76.

من خلال الشكل نلاحظ أن دولة الامارات العربية المتحدة تحتل الصدارة في استخدام الهاتف المحمول و الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث كانت السباقة في تفعيل العديد من الخدمات المالية الالكترونية، مثل الدرهم الالكتروني، ودفع المعاملات الحكومية الكترونيا، تليها السعودية والبحرين، في مصر، المغرب والجزائر المراتب الأخيرة.

الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أو عبر بطاقات الائتمان

الشكل رقم (05) : مصادر الاقتراض في الدول العربية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما

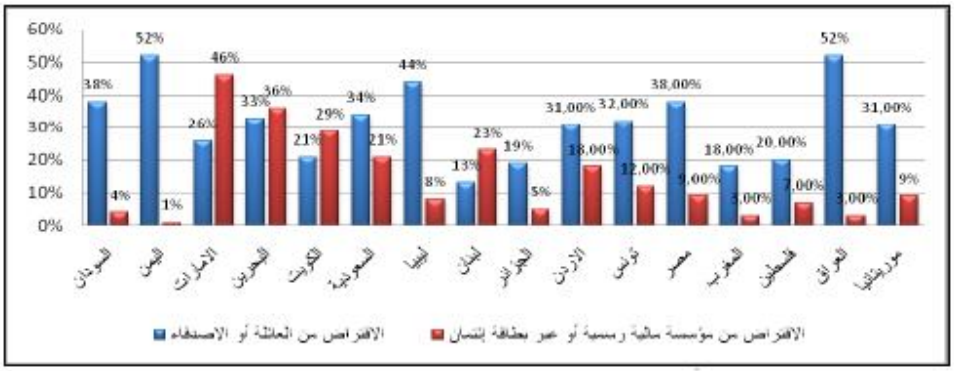

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، قاعدة الاشتمال المالي، متوفر على الرابط: https://globalfindex.worldbank.org/ أطلع عليه بتاريخ 06-6-2021.

على الرغم من جهود المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الاقراض المصرفي خصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو عبر بطاقة الائتمان في كل الدول العربية منخفضة بشكل عام، خاصة في السودان (4.2%)، العراق (3.1%)، الصومال (2.1%)، واليمن (0.6%) ، إضافة لدول المغرب العربي كالمغرب () والجزائر.

في المقابل سجلت الإمارات العربية المتحدة (46.1%) والبحرين (36.6%)، الكويت (28.5%)ولبنان(22.6%)، أعلى نسب إقراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية عام 2017 ، وحسب تقرير البنك العالمي، تعاني النساء في الوطن العربي من الوصول إلى فرص التمويل عبر القنوات المالية الرسمية والاقصاء المالي أكثر من الرجال.

IV.واقع التثقيف المالي في الوطن العربي

تعاظمت أهمية التثقيف المالي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، حيث بينت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، وهو ما دفع عديد الحكومات إلى تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والارشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على المساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية، التثقيف المالي هو مزيج الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد(بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، 2018، صفحة 100)، ويعد التعليم المالي هو العملية التي من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المال، وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول إلى الرفاهية للأفراد، الجدول الموالي يبين مستويات الثقافة المالية للبالغين في الوطن العربي:

الجدول رقم (03): نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية في الدول العربية

البلد	نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية	البلد	نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية
تونس	45%	السعودية	31%
الكويت	44%	مصر	27%
لبنان	44%	العراق	27%
البحرين	40%	فلسطين	25%
الامارات العربية	38%	الاردن	24%
الجزائر	33%	السودان	21%
موريطانيا	33%	اليمن	13%

المصدر: بن قيدة مروان، بوعافية رشيد .(2018) .واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .مجلة اقتصاد التنمية البشرية، المجلد 09 العدد 01.

يفتقر نحو 3.5 مليار شخص في العالم إلى المعرفة المالية الأساسية، و 34 % فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة، وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية إلى 30% ، ففي خمس دول عربية فقط يتجاوز المعدل المتوسط العالمي، في حين تصل نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في العالم إلى 5% ، وترتفع على مستوى الدول العربية إلى 8% .(عربي 21، 2016)

استحوذت تونس على المرتبة الأولى ضمن التصنيف العربي و 32 عالميا ن حيث الثقافة المالية، حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين ماليا 45% ، وحل لبنان والكويت في المركز الثاني عربيا و 33 عالميا بنسبة 44% ، والكويت في المرتبة الثالثة عربيا و 37 عالميا، في المقابل سجل واليمن أدنى معدلات الثقافة المالية عربيا و عالميا، حيث لم تتجاوز نسبة المعرفة المالية 13%.

تكتسب الاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي أهمية متزايدة في جدول أعمال الحكومات على الصعيدين العالمي والعربي، وفي الوقت الذي أطلقت فيه العديد من الدول العربية مبادرات وبرامج لرفع مستوى الوعي المالي، فإن المغرب والأردن يعتبران من رواد وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي في المنطقة العربية، كما أن العديد من الدول العربية بصدد إعداد استراتيجيتها الخاصة بما في ذلك السعودية ولبنان، فلسطين، تونس ومصر، والدول الأكثر نشاطا فيما يتعلق بمبادرات وبرامج التعليم المالي، هي مصر ولبنان والمغرب، ووفقا لدراسة صادرة عن صندوق النقد العربي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تصدرت مصر الدول العربية من حيث عدد المستفيدين من مبادرات التعليم المالي في المنطقة العربية.(اتحاد المصارف العربية، 2017).

1-أسباب ومعوقات تطور الشمول المالي في الوطن العربي

لا تزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية مما يعيق استخدامها في تحقيق الشمول المالي، يمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي:

ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لاتزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية للأسواق تحد من امكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق(سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، 2020، صفحة 77)؛

ندرة الحصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا الماليةفي الاقتصاديات المتقدمة؛

عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا؛
تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة، وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة؛
من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أما الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كفاءة للدفع، توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي؛
عامل عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان العربية، ما ينعكس سلبا على كافة القطاعات بهذه البلدان؛
عامل آخر يتعلق بالفقر في المنطقة العربي، إذ زاد مستوى الفقر بالمنطقة بعد 2010 فالمقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية(بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، 2018)؛
البنية المالية التحتية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها وكذا تكلفتها ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛
هيكلة القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛
تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة؛
أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الاسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية، وعل الرغم من تطور صيغ التمويل الاسلامي إلا أنها لا تزال بحاجة للتسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الاسلامي؛
ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة.

7.خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تبين أن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية، تلجأ إليها الدول قصد الوصول إلى تحقيق هدفها أي الحصول مختلف شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسيمة قصد تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، كما أن صناعة التكنولوجيا المالية تساعد في تعزيز الشمول المالي، حيث تسهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وكذلك في تخفيض تكاليفها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، وبعد دراستنا للشمول المالي في المنطقة العربية توصلنا إلى النتائج التالية:
تعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث تسمح بتسهيل وتسريع المعملات المالية اليومية، مما يسهم بوصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع؛
لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي؛
هناك تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي بين دول العالم العربي، إذ تميل الكفة لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست؛

مستويات التثقيف المالي لا تزال ضعيفة في الوطن العربي، لذا لابد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة، أي أن الفرضية الثالثة صحيحة؛

هناك مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي، لذا لابد من تشخيص هذه المعوقات بدقة والعمل على تذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي، ما يدل على أن الفرضية الرابعة صحيحة.

التوصيات:

ضرورة الاهتمام بنشر الثقافة المالية في المجتمع العربي، من أجل تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي؛

توفير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات المجتمع، وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي، والاستفادة من تطبيق التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيقها في الدول العربية؛

تحسين مناخ الأعمال في البلدان العربية ، وهذا من خلال إجراء اصلاحات اقتصادية تحسن من بيئة الأعمال، العمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية تعزز الشمول المالي.

VI.قائمة المراجع:

1. تقرير ومضة بيفورت حول التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا .(2016) .

2. (2017). *financial stability board, Fintech credit.* Report prepared by a Working Group established by the Committee on the Global Financial System (CGFS) and the Financial Stability Board (FSB).

3. Sandy Fox. (2019, Jul 18). *The Fintech Revolution, The Complete Guide to Fintech*. Consulté le 06 07, 2010, sur https://www.etoro.com/investing/guides/fintech/the-fintech-revolution/

4. اتحاد المصارف العربية .(2017) .*الثقافة المالية في العالم العربي :شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي* . Consulté le 6 13, 2021, sur http://www.uabonline.org/ar/research/financial/157516041579160215751601157715751604160515751604160416/47718/0

5. اتحاد المصارف العربية .(4 9 ,2018) .*ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية* . Consulté le 9 2, 2021, sur http://www.uabonline.org/ar/research/financial/157515761578160315751585157515781575160415781603161578160316/60975/0

6. السعيد ,بن لخضر ;صورية ,شنبي .(2018) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .*مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*.85-61 .pp ,*02* ,

7. إلياس كمال الدين .(2015) .مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه .*مجلة الدراسات المالية والمصرفية* .

8. بن قيدة مروان، بوعافية رشيد .(2018) .واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .*مجلة اقتصاد التنمية البشرية*.100 .p ,(01)*09* ,

9. سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان ,2020) .مارس .(التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .-*مجلة التكامل الاقتصادي*.(01)*08* ,

10. صندوق النقد العربي .(2015) .متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .أبو ظبي.

11. عربي ,2016) .21اكتوبر .(24*كيف خسرت الدول العربية من ضعف الثقافة المالية؟* Consulté le 06 . 13, 2021, sur https://arabi21.com/story/955667/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AE%D8%B3%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%8

12. مليكة بن علقمة، يوسف سايحي .(2018) .دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفة . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*.107-86 .pp ,(03)*01* ,

13. وهيبة عبد الرحيم، بن قدور أشواق .(2018) .توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*.(03)*13* ,